تدرك خطورة الوضع وعدم تمكنها من الامساك بزمام الامور او القدرة على اتخاذ اية مبادرة من شأنها التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية ، الامر الذي ادى الى استقالة وزير المالية السابق سمحه ارليخ وتعيين وزير جديد (يغئال هوروفيتس) صاحب خبرة قديمة في شراء شركات صناعية فاشلة ، واعادة ترميمها من جديد . والسؤال المطروح الآن ، في ظل النتائج الاقتصادية لعام ١٩٧٩ ، كما اوردها مكتب الاحصاء المركزي في اسرائيل ، هل يستطيع هوروفيتس حقاً اعادة ترميم الاقتصاد الاسرائيلي ، وما هي سياسته الفعلية في هذا المجال ؟

نتائج ١٩٧٩ : ذروة في التضخم

قبل التطرق الى سياسة هوروفيتس وجدواها على المدى القصير والبعيد ، لنتعرف الى الوضع والمشاكل التي يتعامل معها ، كما انعكست في النتائج الاقتصادية لسنة ١٩٧٩ .

اولى هذه النتائج هي التضخم المالي السريع ، الذي وصل معدله في نهاية سنة ١٩٧٩ الى ١١١,٤٪ مقابل ٤٨٪ في سنة ١٩٧٨ (٣) ـ وهي نسبة لم تشهد اسرائيل مثيلاً لها في السابق . وقد شمل الغلاء جميع المنتجات الاستهلاكية ، خصوصاً المواد الغذائية الاساسية التي حطمت الرقم القياسي ، حيث ارتفعت اسعارها بنحو ٣٠٠٪ خلال السنة ، والسبب الرئيسي في ذلك هو الغاء الدعم الحكومي عليها . فمثلاً ارتفع سعر الحليب بنسبة ٣٣٦٪ والزيوت بـ ٢٦٢٪ والسكر بـ ٢١٢٪ والخبز بـ ١٦٥٪ ـ بينما سجلت السلع الاستهلاكية الكمالية نسبة منخفضة نسَبياً حيث بلغ معدّل ارتفاع اسعار السيارات مثلاً نحو ٢٥٪ واجهزة التلفزيون ـ ٣٣٪ ، والمعدات الكهربائية والالكترونية الاخرى ـ٦٣,٦٪ . وبالنسبة للمساكن فقد ارتفعت اسعارها بنسبة ١٥٩,٤٪ ، كذلك سجل البنزين ارتفاعاً بلغ ١٦٠٪ تقريباً ، والكهرباء ـ١٧١٪ ، والمياه ـ١٧٠٪ . واشار الناطق باسم مكتب الاحصاء المركزي الى ان سلة المواد الاستهلاكية التي بلغت قيمتها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ـ ١١,٥٠٠ ليرة ، وصلت في الشهر نفسه من سنة ١٩٧٩ الى ٢٤,٠٠٠ ليرة (٣) .

والمسألة الثانية التي بات تطورها يقلق اسرائيل هي مشكلة العجز المتزايد في الميزان التجاري . فمنذ سنة ١٩٧٠ وحتى نهاية ١٩٧٩ ، ازداد العجز في الميزان التجاري نحو اربعة اضعاف تقريباً ، رغم ارتفاع الصادرات بنحو ٦ اضعاف . فقد كانت الصادرات الاسرائيلية في ارتفاع مستمر منذ بداية السبعينات وحتى سنة ١٩٧٨ ، بأستثناء فترة حرب ١٩٧٣ ، ورغم ذلك فقد تزايد العجز في الميزان التجاري ، والسبب في ذلك ان قيمة الواردات تزداد بسرعة اكبر من قيمة الصادرات ، كما يبين الجدول رقم ١ .

والامر الملفت للنظر في هذا الجدول هو التطور السلبي في الميزان التجاري الاسرائيلي خلال سنة ١٩٧٩ . فقيمة الواردات كانت في ارتفاع متزايد ، رغم المعلومات التي تتحدث عن انخفاض الواردات الامنية بنسبة ١٧٪ خلال تلك السنة . وحسب معطيات المكتب المركزي للاحصاء فقد ارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٣١٪ ، والصادرات بنسبة ١٥٪ بينما ازداد العجز التجاري بنسبة ٦٢٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٨ (٤) .

وفي الوقت الذي يزداد فيه عجز اسرائيل التجاري فان ديونها بالعملة الصعبة آخذة في